20040427-00030a-2

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين
في لبنان
علم وخبر رقم ٢٩/أد تاريخ ٢٠٠٠/٧/٣

بيروت في ٢٧ نيسان ٢٠٠٤

حضرة رئيس هيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين
الوزير ميشال موسى المحترم

تحية وبعد ،

إن القرار الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٤/٣/١٨، الذي كلفتم بموجبه رئاسة هيئة تلقي شكاوى ومراجعات أهالي المفقودين، كان من المفترض أن يحمل إلينا الارتياح نظـــرا" لغياب هذه الهيئة صوتا" وصورة وعملا" منذ تـــاريخ تشـــكيل الحكومـــة الحاليـــة (بتـــاريخ ٢٠٠٣/٤/١٧) وخروج الوزير فؤاد السعد، رئيس هذه الهيئة، من صفوف هذه الحكومة.
لكن هذا الارتياح لم يحصل لاعتبارات عديدة، نفترض أن معاليكم لستم بمنأى عن معرفتهـــا وتحسس مفاعيلها علينا كأهال لأبناء مجهولي المصير منذ السنوات الأولى للحرب.

معالي الوزير

لسنا في موقع وضع العصي في الدواليب، فالقضية تتعلق بأرواح بشرية عزيزة على قلـــوب أهل كل منا، ولسنا في موقع من يريد إفشال مهمتكم بل العكس تماما"، فهي تأكل منا الـــروح والعقل كل يوم ودقيقة، و نحن بأمس الحاجة إلى حل هذه المأساة اليوم قبل الغد.
بصراحة نقول إن قرار مجلس الوزراء المذكور يضعنا في موقع التساؤل والريبة، بمعزل عن شخصكم الذي نقدر، لجملة أسباب لن نتطرق إليها.
وبالعودة إلى ما صرح به الوزير السعد أكثر من مرة، آخرها بتاريخ ١٤ نيسان الجاري، من أنه أنجز التقرير بنتيجة عمل الهيئة، لكنه بقي مشروعا كون الهيئة لم تجتمع للمصادقة عليـــه ليصار إلى رفعه إلى مجلس الوزراء. وأنه لا يستطيع الإدلاء بأي معلومة أخرى لأن الأمـــر يعود إلى مجلس الوزراء.
بدورك، لقد أعلنت معالي الوزير، في ١٤ نيسان الجاري أيضا"، عبر وسائل الإعلام، أنـــك وبعد الاتصالات بالمعنيين، وفي مقدمهم الوزير السعد، أن الهيئة أنجـــزت عملهـــا الميـــداني واجتازت مرحلة مهمة من حيث جمع المعلومات وأنك ستتابع ما تـــم التوصـــل إليـــه عبـــر الاتصالات السياسية والأمنية توصلا إلى جلاء الحقيقة أمام ذوي المخطـــوفين والمفقـــودين.

20040427-00036-2

الأمر الذي يعني أنه تمت دراسة جميع الملفات وتوفرت جميع المعلومات ولم يبق سوى الإعلان عن المحصلة .

انطلاقا" من ذلك نحن نطالب بـ :

١- **تحديد مصير جميع المخطوفين والمفقودين** وذلك من خلال:

- **الإفراج الفوري عن تقرير هيئة تلقي الشكاوى** النائم في أدراج رئاسة الحكومة منذ أيار ٢٠٠٣، واتخاذ جميع الإجراءات المترتبة عن ذلك، ويأتي في سلم الأولويات العمل السريع وبكافة الوسائل من أجل **إطلاق سراح جميع الأحياء** منهم أينما وجدوا، **وإعلان وفاة الذين ثبتت وفاتهم**، على أن يجري السعي لتسليم جثثهم ورفاتهم إلى ذويهم لاحقا.
- **الكشف عن المقابر الجماعية** المنتشرة على الأراضي اللبنانية، والتي جرى تحديد أماكن وجودها في تقرير اللجنة الرسمية الأولى، **تحديد هويات أصحابها**، وإعادة **الرفات** إلى العائلات المعنية.
- إطلاق عملية "**حقيقة ومصالحة**"، يكون بموجبها الأشخاص المسؤولون عن الأفعال التي أدت إلى الاختفاء ملزمين بالاعتراف بجرائمهم و بالإدلاء بمعلومات تساهم في الكشف عن مصير المفقودين. وقد اختارت لجنة الأهالي سياسة "حقيقة ومصالحة" بدلا" من"سياسة حقيقة ومعاقبة" لأنها مدركة تماما" لمقتضيات الوضع اللبناني وخصوصياته.

ومنعا لتكرار سابقة عدم العقاب(Impunité) مستقبلا"، يقتضي التسلح بالأدوات القانونية اللازمة، لاسيما ضرورة انضمام لبنان إلى معاهدة روما التي أنشأت المحكمة الجنائية الدولية وتعديل قانون العقوبات اللبناني لجهة تضمينه مفهومي جرائم الحرب و الجرائم ضد الإنسانية وجعلها غير قابلة للعفو، وجعل الملاحقات القضائية بشأنها غير قابلة للسقوط بمرور الزمن.

٢- **إقرار نظام رعاية يهدف إلى التعويض عن الضرر المادي والمعنوي** الذي لحق بالعائلات بسبب اختفاء فرد أو أفراد من ذويهم. قد تكون هذه الرعاية على شكل تعويضات مالية ومساعدات اجتماعية وإعفاءات وتقديمات متنوعة. مع الإشارة إلى وجود حاجة في بعض الحالات تستدعي العلاج النفسي.

نعلم يقيناً أن لا شيء يعوض الخسارة البشرية لكن ذلك يبقى حق من حقوقهم الأساسية كمواطنين.

20040427-0003C-7

٣- المطلب الأخير يفرضه **واجب التذكر**، وهو **إعلان يوم ١٣ نيسان من كل عام يوما وطنيا للذاكرة وإقامة نصب تذكاري** تخليدا" لجميع ضحايا الحرب و يكون بمثابة إدانة ماثلة لجرائمها.

ونلفت النظر في هذا المجال إلى أن قضية المفقودين والمخطوفين هي كل لا يتجزأ. ونصر على تنفيذ كل المطالب التي سقناها آنفاً من أجل إقفال سليم لملف من أكثر ملفات الحرب اللبنانية إيلاما وأطولها عمراً.

معالي الوزير

نصارحك أن تجاربنا مع الدولة لإنهاء هذا الملف غير مشجعة. ونخشى من "كلمة سر" تحدد سقفا" معينا" لطريقة وحدود التعاطي مع هذا الملف وتقطع على رئيس الهيئة إعلان الحقائق التي تم التوصل إليها.

ويبقى أن نقول لمعاليكم، الذي تشاركنا القناعة الكلية بأن هذا الملف هو ملف إنساني، وقد أكدت لنا أنك تتعاطى اتجاهه بصفتك طبيبا" وليس بصفتك وزيرا" في الحكومة، أن مصداقيتك على المحك، نقول نعم للطبيب الذي يتعاطى مع هذا الملف من المنظار الإنساني، بعيدا" عن التجاذبات والمماحكات السياسية، ونقول أيضا" نعم للوزير الذي عليه القيام بمسؤولياته على أكمل وجه، ومواجهة هذا الملف بدقة وجرأة مهما كانت الكلفة. إن التاريخ لا يرحم.